● أخبار قصيرة

إطلاق أول صندوق استثماري بالعملات الأجنبية

أعلن محافظ البنك المركزي عن استكمال إجراءات إطلاق أول صندوق استثماري بالعملات الأجنبية، وقال: إن التمهيدات اللازمة لبدء نشاط هذا الصندوق، بهدف جذب الموارد بالعملات الأجنبية وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية والمشروعات المدرة للعملات الأجنبية، قد تم توفيرها. وأضاف عبدالناصر همتي: أن أول صندوق استثماري بالعملات الأجنبية استكمل جميع المراحل اللازمة لبدء نشاطه، وأن الاكتتاب فيه سيبدأ اعتباراً من الأسبوع المقبل، مشيراً إلى آلية عمل هذه الصناديق، موضحاً: أن حائزي العملات الأجنبية يمكنهم استثمار مواردهم في الصندوق من دون تحويلها إلى الريال، والحصول في المقابل على وحدات استثمارية. كما سيتم توظيف الموارد التي يتم جذبها في الأدوات والأصول المالية المقومة بالعملات الأجنبية.

ارتفاع قياسي في أصول صناديق الاستثمار

أعلن مركز مؤسسات الاستثمار الإيرانية، أن الأصول المدارة من قبل صناديق الاستثمار ارتفعت بنسبة ٧٩٪ خلال الفترة من يوليو/ تموز ٢٠٢٥ إلى يونيو/ حزيران ٢٠٢٦، لتصل إلى ٢/٨٦٤ ألف مليار تومان. وكان الاتجاه الشهري للأصول المدارة صعودياً في معظم أشهر هذه الفترة، فيما سُجل انخفاض محدود بنسبة ٠/٣٪ في شهر مارس/ آذار فقط. وسُجل أعلى نمو شهري في ديسمبر/ كانون الأول بنسبة ١٠/٧٪، تلاه شهرا أكتوبر/ تشرين الأول ويناير/ كانون الثاني بنمو بلغ ٩/٩٪ و٨٪ على التوالي. وفي يونيو/ حزيران، ارتفعت الأصول المدارة للصناديق بنسبة ٦/٨٪، بزيادة بلغت نحو ١٨٤ ألف مليار تومان، لتصل إلى ٢/٨٦٤ ألف مليار تومان.

النفط يصل إلى ١٠٠ دولار

بلغ سعر النفط العالمي، أمس الأربعاء، ١٠٠ دولار للبرميل للمرة الأولى خلال الأشهر الأخيرة، في ارتفاع جاء على خلفية تصاعد التوترات في غرب آسيا ومخاوف المستثمرين من استمرار العدوان الأمريكي على إيران. ويعادل هذا السعر نحو ٤٠٪ أعلى من سعر النفط عشية بدء العدوان على إيران. وكان خام «برنت» المؤشر العالمي لأسعار النفط، قد تجاوز لفترة وجيزة مستوى ١٠٠ دولار للبرميل في شهر يوليو/ تموز، فيما ارتفع سعر برنت إلى نحو ١٢٠ دولاراً خلال الأشهر الأولى من العدوان. كما ارتفع سعر خام «غرب تكساس الوسيط» الأمريكي بنسبة ٤١٪ مقارنة ببداية الحرب، ليصل إلى ٩٥ دولاراً للبرميل.

ربط موانئ بحر قزوين بالشبكة السككية وتطوير مسارات جديدة؛

سكك الحديد الإيرانية؛ جسر للتجارة بين الصين وروسيا والمنطقة

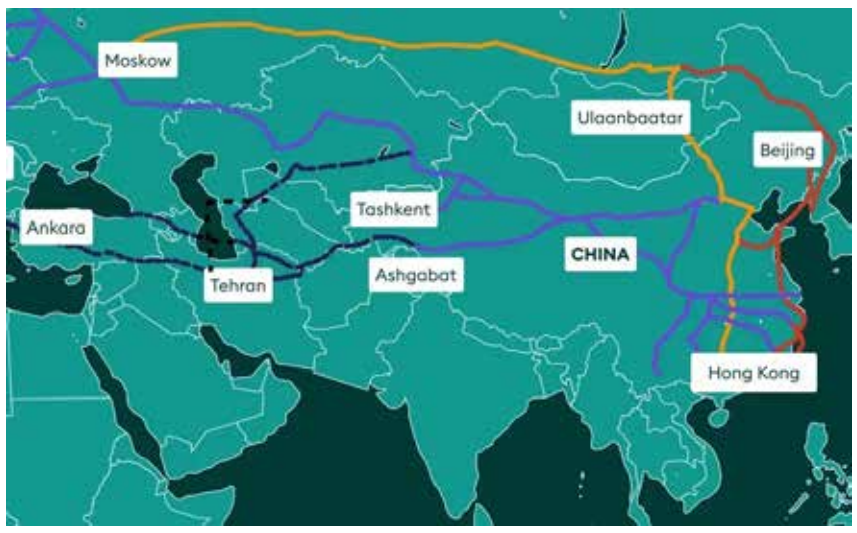

الوفاق / أكد المدير العام للتجارة الخارجية لسكك الحديد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أن التبادلات تجري بصورة طبيعية ومتنامية عبر جميع الحدود السككية الـ١٣ في البلاد، نافياً الشائعات المتداولة بشأن توقف عمليات الترانزيت، معلناً عن التخطيط لمضاعفة طاقة الترانزيت عند الحدود الشمالية الشرقية وتطوير الموانئ المرتبطة بشبكة السكك الحديدية.

وأشار شهريار نقي‌زادة، في تصريح صحفي، إلى الدور المحوري لشبكة سكك الحديد في البلاد في ربط المسارات الدولية، مؤكداً استمرار النمو في التبادلات وإزالة أي غموض بشأن تدفق السلع عبر الحدود السككية.

الدور الاستراتيجي لتركمانستان والممرات العالمية

وفي معرض شرحه للموقع الجغرافي لإيران، أوضح نقي‌زادة: أن شبكة سكك الحديد في شمال شرق البلاد ترتبط بشبكة سكك الحديد في تركمانستان عبر معبري سرخس وإينتشه برون. وأضاف: أن تركمانستان، بوصفها حلقة وصل حيوية، تربطنا بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي على مسار ممر الشرق - الغرب (من الصين إلى أوروبا)، وكذلك بممر الشمال - الجنوب (من روسيا وكازاخستان إلى إيران). وتابع: أن الربط السككي والتبادلات الحدودية مع تركمانستان، نظراً إلى هذه الخصائص، يحظيان بأهمية خاصة واستراتيجية بالنسبة إلى اقتصاد البلاد.

الربط السككي والتبادلات الحدودية مع تركمانستان يحظيان بأهمية خاصة واستراتيجية بالنسبة إلى اقتصاد البلاد

التعاون مع كازاخستان، التي تمثل بوابة الدخول إلى شبكة سكك الحديد الصينية، شهد نمواً عدة أضعاف

التعاون مع كازاخستان وفتح مسارات جديدة لتأمين السلع

وأشار المدير العام للتجارة الخارجية لسكك الحديد إلى ضرورة الارتقاء بمستوى الخدمات، قائلاً: مع زيادة الطلب الدولي، نحن ملزمون بتطوير الطاقات اللوجستية للمحطات الحدودية من حيث عمليات التحميل والتفريغ، وخطوط سكك الحديد، والتجهيزات والبنى التحتية، بما يتيح دخول السلع إلى البلاد بسرعة وأمان ودون توقف عند الحدود، ونحن نتعاون بشكل وثيق جداً في هذا المسار مع مصلحة الجمارك في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وفي ما يتعلق بالمسارات البديلة، قال نقي‌زادة: إنه جرى وضع وتنفيذ مسارات جديدة ومتعددة الوسائط لتنويع سلسلة تأمين السلع الأساسية والصناعية. وأضاف: أن التعاون مع كازاخستان، التي تمثل بوابة الدخول إلى شبكة سكك الحديد الصينية، شهد نمواً عدة أضعاف. موضحاً: أنه في الوقت الراهن، انتقلنا من ٧ قطارات سنوياً إلى ٣ قطارات شهرياً في مجال نقل السلع من الصين إلى إيران، وهو ما يعكس ارتفاع الطلب وإمكانات شبكة سكك الحديد الإيرانية.

تطوير الموانئ الشمالية وربطها بممر الشمال - الجنوب

وأشار نقي زادة إلى الطاقات البحرية، قائلاً: نحن مرتبطون بشبكة سكك الحديد الوطنية عبر ميناءي أميرآباد وكاسبين على سواحل بحر قزوين، وقد تضاعف أداء هذين الميناءين عدة مرات مقارنة بالعام الماضي؛ ونظراً إلى التطورات في السواحل الجنوبية، نعمل حالياً على تطوير طاقات الموانئ الشمالية، بهدف تعزيز الربط مع روسيا، وحتى مع ممر الشمال - الجنوب، مؤكداً أن هدفنا، من خلال الاستفادة من ١٥ ألف كيلومتر من شبكة سكك الحديد و٣٥ ألف عربة شحن، هو نقل السلع بتكلفة منخفضة وبسرعة وأمان من منافذ الدخول إلى مختلف الوجهات والبلدان.

مقترحاً تحديد عملة أساس للمبادلات التجارية مع الاتحاد الأوراسي

وزير الاقتصاد: عازمون على تطوير البنية التحتية لممر الشمال - الجنوب

الوفاق/ أكد وزير الشؤون الاقتصادية والمالية عزم إيران على تطوير البنية التحتية للنقل في ممر الشمال - الجنوب.

وخلال لقائه في موسكو مع نائب وزير النقل الروسي، قال علي مدني زادة: أن الظروف مهيأة لبدء إنشاء خط سكة حديد رشت - آستارا (شمال إيران) في المستقبل القريب.

من جانبه، أشار ديمتري زفيريف، نائب وزير النقل الروسي، إلى الوضع الراهن لتشغيل مختلف فروع ممر النقل بين الشمال والجنوب، وأكد على استمرار التعاون بين البلدين في إنشاء خط سكة حديد رشت - آستارا، وشرح آخر المستجدات في هذا المشروع. كما شدد الجانبان على ضرورة توقيع عقد تنفيذ هذا المشروع البنيوي في أسرع وقت ممكن، واستعرضا متطلباته.

تحسين العلاقات المصرفية بين إيران وروسيا

إلى ذلك، زار وزير الاقتصاد بنك ميريزنس (بنك روسي مملوك بالكامل للبنك الوطني الإيراني) في موسكو خلال زيارته الرسمية لروسيا، كما ناقش سبل تطوير العلاقات المصرفية في اجتماع مشترك بحضور سفير إيران لدى روسيا وأعضاء مجلس إدارة البنك. وجرى خلال هذا الاجتماع تقييم آخر مستجدات العلاقات المالية بين البلدين.

وتضمنت الحلول والمقترحات العملية التي قدّمها وزير الاقتصاد لتحسين العلاقات المصرفية بين إيران وروسيا عدة أمور، وهي: إطلاق بطاقة ائتمان بالعملات الأجنبية، ودخول سوق التمويل وتطويره بالتعاون مع بنك ميريزنس، والتوجه نحو الاستثمار والإنتاج المشترك مع روسيا ومنطقة أوراسيا، وتوسيع نطاق خدمات الضمان المصرفي للمستثمرين، وتطوير فروع البنك على المستويين المادي والرقمي.

مخرجات المباحثات مع الاتحاد الأوراسي

وعقب تقييمه الإيجابي لنتائج لقاءاته مع مسؤولي الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، أعلن وزير الاقتصاد عن طرح مقترحات، من بينها تحديد عملة أساس لتسريع وتيرة المبادلات التجارية، وتعيين ممثلين خاصين لمعالجة العقبات التي تعترض التجارة بين الجانبين، وذلك خلال هذه الاجتماعات.

كما التقى مدني زادة، رئيس مجلس إدارة اللجنة الاقتصادية الأوراسية باغيت جان ساغينتاييف، ووزير التجارة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أندريه سليبينيف، في العاصمة الروسية موسكو، حيث أكد الطرفان خلال هذا اللقاء عزمهما المشترك على تطوير التعاون بين الجانبين.

والتقى وزير الاقتصاد في لقاء منفصل بوزير التجارة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وعدد من مسؤولي الاتحاد ونقاش الجانبان مسار التعاون بين الجانبين عقب دخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ. وأعرب سليبينيف، خلال هذا اللقاء، عن أمله في استمرار الاتجاه التصاعدي للتجارة بين الجانبين؛ مشيراً إلى أن الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المشتركة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي سيُعقد خلال الأشهر المقبلة في طهران.

وحضر في هذه اللقاءات سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى روسيا كاظم جلالي، ونائب وزير الاقتصاد ورئيس منظمة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية الإيرانية مهدي حيدري.

خطوات لتعزيز العلاقات بين البلدين

ربط حلقات التنمية الاقتصادية بين إيران والعراق عبر مهران

الوفاق/ قال الرئيس التنفيذي لمنظمة منطقة مهران الحرة: إن المنطقة تسعى، بالاستفادة من إمكاناتها الحدودية والتجارية والزراعية والسياحية، وتعزيز الترابط بين البنى التحتية والأجهزة التنفيذية والناشطين الاقتصاديين والقدرات المتاحة في إيران والعراق، إلى تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة على جانبي الحدود.

وأوضح مهدي رعيتي، أمس الأربعاء، خلال لقائه المدير العام لوكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا»، أن مهران تتمتع بإمكانات واسعة تؤهلها، في حال الربط الصحيح بين قدرات جانبي الحدود، لتصبح أحد مراكز التنمية الاقتصادية المهمة في غرب البلاد، مؤكداً أن التنمية المستدامة تتطلب تشكيل سلسلة متكاملة من الإمكانات والمؤسسات الفاعلة. وأضاف: أن تعزيز العلاقات مع السفارة والمستشارين الاقتصاديين والثقافيين والمسؤولين الإقليميين والمحليين في العراق يمثل جزءاً من هذه السلسلة، مشيراً إلى استمرار المحادثات مع الجانب العراقي بشأن إنشاء منطقة حرة مشتركة، والتي يمكن أن تفتح آفاقاً جديدة للتجارة والاستثمار والإنتاج.

وأشار رعيتي إلى أن حدود مهران، التي عُرفت خلال السنوات الماضية أساساً كممر لحركة الزائرين وتبادل السلع، تتمتع بإمكانات اقتصادية أكبر، مؤكداً ضرورة تحويلها إلى فرص اقتصادية مستدامة لسكان المنطقة والمحافظة، مضيفاً: أن الحجم الكبير لتبادل السلع عبر الحدود يستدعي إنشاء محطة تجارية ذكية ومتطورة، إلى جانب تطوير البنى التحتية للنقل وفصل مسارات المسافرين عن المسارات التجارية. كما أن تنظيم الجمارك وإنشاء مسارات مستقلة يمكن أن يخففا من المشكلات خلال فترات ذروة الحركة. وتابع: القرب من السوق العراقية يمثل ميزة اقتصادية مهمة، ويمكن عبر تطوير الزراعات المناسبة لاحتياجات هذا السوق وتعزيز سلسلة الإنتاج والتصدير، توفير فرص أكبر للمزارعين والمستثمرين، مشيراً إلى أن جزءاً من القدرات الزراعية والتصديرية في مهران لا يزال غير مستغل بالشكل الكافي. وتقع حدود مهران على بُعد ٩٥ كيلومتراً جنوب غربي إيلام و ٢٣٠ كيلومتراً من بغداد، وتُعدّ أهم وأقرب مركز تجاري ومحور لحركة زائري البلاد إلى العاصمة العراقية والعتبات المقدسة.

إستهداف تجارة بقيمة ٢٠ مليار دولار

على صعيد آخر، أكد رئيس الغرفة المشتركة الإيرانية - العراقية، ضرورة إطلاق حراك جديد في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مشيراً إلى إمكانية وصول حجم التبادل التجاري إلى ٢٠ مليار دولار، وذلك عبر تذليل العقبات الداخلية والخارجية القائمة.

وشدد يحيى آل إسحاق، خلال اجتماع لجنة تطوير الصادرات بمحافظة كرمانشاه (غرب البلاد) برئاسة المحافظ، على أهمية استثمار القدرات الاقتصادية للدول المجاورة كحل فعال لإدارة الوضع الراهن، وتوسيع العلاقات، وإيجاد فرص اقتصادية جديدة.

وأوضح: أن استهداف رفع حجم التبادل التجاري مع العراق إلى ٢٠ مليار دولار ليس مجرد شعار، بل هو رقم يستند إلى دراسات وتجارب عملية ممتدة عبر سنوات من النشاط الاقتصادي بين البلدين، مؤكداً أن تذليل العقبات الداخلية وتجاوز التحديات والعقبات الخارجية سيمكن من تحقيق هذا الهدف.

كما أشار رئيس الغرفة المشتركة إلى أن المسار الحالي للتبادل التجاري لا يزال دون مستوى الطموحات، مما يتطلب تغييراً في الأساليب والتوجهات لتحقيق النتائج المرجوة، مؤكداً التزام الغرفة بوضع كافة إمكاناتها لدعم هذا المسار واتخاذ التدابير اللازمة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق.

مسارات مالية بديلة تعزز حركة الصادرات بين إيران وفيتنام

أكد رئيس الغرفة التجارية المشتركة الإيرانية - الفيتنامية، أن العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول جنوب شرق آسيا تمتع بقدرات كبيرة، مشيراً إلى أن استحداث آليات للمقايضة وتفعيل نظام التبادل السلعي من شأنه أن يسهم في تذليل جزء من العقبات المتعلقة بتحويل عوائد الصادرات.

وأشار مصطفى موسوي، أمس الأربعاء، إلى الظروف الجديدة التي تشهدها التجارة الخارجية للبلاد، وقال: إن جزءاً من الموضوعات المطروحة بشأن العلاقات التجارية بين إيران وفيتنام يعود إلى الفترة التي سبقت التطورات الأخيرة، وإن الظروف تغيرت إلى حد ما في الوقت الراهن. وأضاف: أن إحدى القضايا المهمة في التجارة مع دول شرق آسيا تتمثل في كيفية إعادة عائدات الصادرات، وقال: في ظل القيود المفروضة على تحويل الأموال، ينبغي متابعة آليات بديلة، مثل المقايضة وتجارة السلع مقابل السلع، بصورة أكثر جدية.

وشدد رئيس الغرفة التجارية المشتركة بين إيران وفيتنام على أنه في حال تعذر إعادة عائدات الصادرات بصورة مباشرة، يمكن الاستفادة من قدرة السلع المصدرة لتوفير السلع والاحتياجات المطلوبة، بما يضمن استمرار الدورة التجارية وعدم توقفها.

ويرى موسوي أنه في حال تحسن الظروف، ستتوفر فرصة مناسبة لتعزيز التوجه الاقتصادي لإيران نحو الشرق، وزيادة مستوى التعاون مع دول جنوب شرق آسيا.